الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **١٠٨**

الأربعاء، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٥.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/68/951*)

مشروع القرار (A/68/951*، **الفقرة ٩١**)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعلّ الأعضاء يذكرون أن الجمعية قد نظرت خلال مناقشة مشتركة في البندين ١٢١ و ١٢٢ من جدول الأعمال، وذلك في جلستها العامة ٥٩ التي انعقدت بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٩١ من تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٠٧/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكري للممثلَين الدائمَين لسلوفاكيا وتايلند، وهما الرئيسان المشاركان للفريق العامل المخصص اللذان أدارا باقتدار المناقشات والمفاوضات المعقدة للفريق العامل. وأنا متأكد من أن أعضاء الجمعية يشاركونني في الإعراب عن خالص تقديرنا لهما.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا، والجبل الأسود، وأيسلندا، وصربيا، وألبانيا؛ والبلد المنتمي إلى عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أرمينيا وجورجيا.

يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باتخاذ القرار ٣٠٧/٦٨ في هذا اليوم، وهو يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الجلسة العامة اليوم، وعلى مشاركتكم في عملية تنشيط الجمعية العامة. ونحن مدينون بالشكر أيضا للرئيسين المشاركين، السيد فرانتيشيك روزيكا والسيد نوراتشيت سينهاسيني، ولفريقيهما، على قيادة عملية التفاوض إلى الأمام باقتدار، وكذلك للسيد نويل سنكلير، نائب رئيس مكتب رئيس الجمعية العامة، الذي كان يشارك شخصيا في المفاوضات بطريقة بناءة للغاية، وللسيدة ألينا بادينو من مكتب رئيس الجمعية العامة. كما نشكر السيد أيون بوتنارو، مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، والسيد جورج زينر على مشاركتهما المفيدة. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الجو البنّاء الذي ساد طوال فترة المفاوضات، وأن نشكر جميع المشاركين في المفاوضات على انخراطهم في تنشيط الجمعية العامة.

إن القرار ٣٠٧/٦٨ الذي اتخذناه توا يتضمن بعض النتائج الملموسة. فثمة مثالان على إنجازات الفريق العامل المخصص أثناء الدورة الثامنة والستين يشملان القيام في وقت سابق بانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن تكرار العمل بالترتيب المؤقت الذي اعتمد في المقرر ٥٠٥/٦٨، مع المبادئ التوجيهية التي تتعلق بالترتيبات المستقبلية المدرجة في مرفق القرار ٣٠٧/٦٨. ومن ناحية أخرى، نود أيضا التذكير بالحاجة إلى إيلاء النظر واتخاذ الخطوات حيال ترشيد جدولَي أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية القضاء على الازدواجية والتداخل، وتعزيز التكامل لدى النظر والتفاوض بشأن المسائل المتماثلة وذات الصلة. وفي هذا السياق، من المهم ذكر القرار ١/٦٨.

في ٢٣ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي أولوياته للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. إن تلك الأولويات تنوّه بأن تنشيط الجمعية العامة هو عنصر رئيسي في تعزيز الأمم المتحدة ككل، وأود، مع مراعاتي لذلك، أن أشير إلى استعدادنا للحفاظ على مشاركتنا البناءة في هذه العملية.

السيد لازاريف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يعرب وفد بيلاروس عن امتنانه العميق للجهود الدؤوبة التي كثيرا ما بذلها الفريق العامل المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، برئاسة الرئيسين المشاركين السيد روزيكا والسيد سينهاسيني، وهما الممثلان الدائمان لسلوفاكيا وتايلند.

إن تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/68/951) والقرار ٣٠٧/٦٨ المتعلق به، الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم، هما مدعاة للتفاؤل الحقيقي بشأن مستقبل الجمعية العامة. وعملية التفاوض ونتائجها لم تساهما إسهاما أكيدا فحسب في تسوية المسائل الحيوية المتصلة بسير عمل الجمعية، وإنما تذكراننا أيضا بإمكانية وضرورة السعي والبحث عن الحلول التوفيقية، حتى ما يتعلق منها بالمسائل الكبرى التي نعتقد أنها هامة جدا.

خلال مداولات الفريق العامل، ساهم وفد بلدي في تقديم عدد من المقترحات التي تهدف، برأينا، إلى تعزيز المبادئ التي ترتكز عليها الأمم المتحدة في أعمالها. لذلك، طالبنا دوما بالتنفيذ العملي لمبدأ المساواة بين جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. ونحن نعتقد أن إصدار يومية الأمم المتحدة على مدار السنة بجميع اللغات الرسمية، حسبما يقتضيه النظام الداخلي للجمعية العامة، ليس إجراء شكليا فارغا، وإنما هو نتيجة مرئية وملموسة لتعزيز مبدأَي تعدد اللغات وسيادة القانون في المنظمة. ونحن نعتقد أن المسائل المالية لن تقف عقبة أمام تنفيذ النظام الداخلي وأحكام القرار الذي اتخذ اليوم.

ومن الأهمية الخاصة لنا بمكان لفت انتباه الدول الأعضاء إلى عملية انتخاب الأمين العام، المنصوص عليها في النظام الداخلي للجمعية العامة. ونحن نعتقد أن كل دولة من الدول، كبيرها أو صغيرها، تتمتع بالحق غير القابل للتصرف في التعبير

عن رأيها بشأن المرشحين لمنصب الأمين العام، وهو الشخص الذي يمثل المؤسسة بأكملها. والنظام الداخلي للجمعية ينص على إمكانية القيام بذلك.

وثمة مجال هام آخر هو التنسيق بين جميع اللجان الرئيسية للجمعية العامة. إننا نرحب بجهود الأمانة العامة لتحسين التقارير عن أعمال اللجان. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله في هذا المجال، لا سيما بخصوص توقيت العمل والخدمات المتصلة بيومية الأمم المتحدة.

ونحن ممتنون امتنانا صادقا للرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص إزاء الجهود التي بذلاها لإنشاء وتعزيز آلية تنبوئية بشأن تناوب رؤساء اللجان الرئيسية، من خلال هذا القرار، مدعومة بالمبادئ التي تعطي الآلية المرونة اللازمة. وتشمل هذه المبادئ الاعتراف بدور رئيس الجمعية العامة؛ وتعيين مقرري اللجان الرئيسية تلقائيا؛ وتنظيم الاجراءات الآيلة إلى إحداث تغييرات مخصصة في الترتيبات الرئاسية. ويحدونا الأمل في أن يؤدي تنفيذ تلك المعايير إلى تمكين اللجان الرئيسية من تكريس كل الوقت المتاح لها بغية النظر في المسائل الموضوعية. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في وضع ترتيبات جديدة تتعلق بتناوب الرؤساء، كما هو مبين في الفقرة ٢٢ من القرار.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن البرازيل، وكوستاريكا، وإستونيا، وسويسرا وبلدي بالذات، ليختنشتاين.

إننا نرحب باتخاذ القرار ٣٠٧/٦٨ بتوافق الآراء اليوم، ونود أن نقدّم بعض التعليقات بشأن مسألة انتخاب الأمين العام المقبل، مثلما يتناولها النص. ويسرنا أن الفقرة ٢٧ تؤكد من جديد على دور رئيس الجمعية العامة في دعم عملية انتخاب الأمين العام بنشاط. وتنص الفقرة ١٩ من مرفق القرار ٢٨٦/٦٠ بالفعل على أنه ينبغي لرئيس الجمعية العامة أن يتشاور مع الدول الأعضاء، بغية تحديد المرشحين المحتملين. لم يحدث هذا حتى الآن، حسبما ورد في القائمة المحدثة ضمن المرفق المتعلق بعملية التنشيط (انظر A/68/951). ونأمل أن يفي الرؤساء في المستقبل بهذه الولاية، ويؤدوا دورا نشطا في عملية انتخاب الأمين العام المقبل.

وكانت وفودنا تأمل أن يبدأ نقاش داخل الجمعية العامة حول معايير المرشحين لمنصب الأمين العام، بهدف كفالة انتخاب أفضل مرشح ممكن. والقرار ٢٨٦/٦٠ المذكور آنفا يتناول هذه المسألة، ويسلّط الضوء على مدى أهمية أن يمتلك الأمين العام مهارات قيادية واسعة النطاق. وقد اقترحنا نصا يطالب بأن ينظر الفريق العامل المخصص في هذه المعايير، ويقدّم تقريرا عنها. ونأسف لأن النص الذي اعتمد للتو لا يتناول هذه المسألة، ونأمل أن يكون مثل هذا النقاش، الذي ينبغي أن يشمل أيضا المدخلات من المجتمع المدني، ممكنا في المستقبل القريب.

كما أود أن أنضم إليكم، السيد الرئيس، في توجيه الشكر إلى زميلينا اللذين يمثلان سلوفاكيا وتايلند على ما بذلاه من جهود لكي تتكلل نتيجة هذه العملية بالنجاح.

السيد مطرف (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. نحن نرحب باتخاذ الجمعية العامة اليوم للقرار ٣٠٧/٦٨ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى الممثلَين الدائمَين لتايلند وسلوفاكيا، السيد نوراتشيت سينهاسيني والسيد فرانتيشيك روزيكا، وهما الرئيسان المشاركان للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، اللذان أدارا باقتدار مناقشات الفريق والمفاوضات المعقدة التي أجراها. وحتى لو جاءت النتائج النهائية حسب توقعاتنا، فإن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة، كما يوحي اسمها، لن تتوقف هنا.

إذ ينبغي أن نواصل تعزيز دور الجمعية وسلطتها إزاء المسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي. وتعتبر حركة عدم الانحياز أن الجمعية العامة التي يُعمل على تنشيطها في بيئة أكثر استجابة، وتمارس دورها وسلطتها بالكامل، سوف تساهم إسهاما كبيرا في توطيد منظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، وتحسين الحوكمة الدولية، وتعزيز تعددية الأطراف.

وأود أن أختتم كلامي بتوجيه الشكر إلى جميع الوفود على مشاركتها النشطة وعلى المرونة التي أظهرتها خلال المفاوضات. ولا يسعني أن أنسى توجيه الشكر إلى زملائي في حركة عدم الانحياز على مساهماتهم ودعمهم الكبيرين.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): بعد كل ما سبق ذكره، ليس لدي ما أضيفه سوى التقدم بمجرد بعض الكلمات التي تعرب عن خالص الشكر. أولا، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أشكر الممثلين الذين تكلموا قبلي، على كلماتهم الطيبة لي وللميسر المشارك، السفير فرانتيشيك روزيكا ممثل سلوفاكيا. كما أود أن أشكر الوفود التي قدمت اقتراحات ومقترحات قيّمة، حظيت في نهاية المطاف بالدعم على نطاق واسع. فقد مكّنت هذه المقترحات الفريق العامل المخصص من المضي قدما، والتوصل إلى القرار الذي اتخذناه للتو (٣٠٧/٦٨). وأشكر كذلك ممثلي المجموعات المختلفة، ولا سيما حركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي وغيرهما، فضلا عن فرادى الممثلين. فجميعهم تناولوا العمل بما يلزم من الروح التوفيقية، والمرونة، والأخذ والعطاء مما مكّن الفريق العامل من إنجاز عمله في الوقت المحدد. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمانة العامة، بقيادة المدير أيون بوتنارو وموظفيه الأكفاء. لم يكن بوسعنا أن نكمل العمل من دونهم ومن دون ذاكرتهم المؤسسية الجوهرية.

والأهم من ذلك، أود أن أعرب عن خالص الشكر للرئيس المشارك، السيد روزيكا وموظفيه المقتدرين، الذين كان العمل معهم مدعاة للفرح. وأخيرا، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على الثقة والائتمان اللذين وضعتموهما فينا. كما نشكر موظفيكم، لا سيما رئيسة الديوان بوليت بيثيل، ونائبها نويل سنكلير، على دعمهم لهذه المسألة والاهتمام الجاد الذي أولوه لها.

السيد روزيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): سوف أوجز جدا في كلامي. أنضم إلى الرئيس المشارك في توجيه آيات الشكر، وأنا ممتن للجو الإيجابي والبنّاء الذي كان سائدا خلال محادثاتنا.

لقد تشرفت بالعمل مع موظفي الأمانة العامة واستمتعت بالمناقشات مع ممثلي الدول الأعضاء. وبعثت في تلك المناقشات الأمل في المستقبل. وآمل أن تسود الروح نفسها في أي مناقشات في المستقبل قد نحظى بشرف عقدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مشروع القرار (A/68/L.60)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت، في مناقشة مشتركة، في البند ٦٣ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) والبند ١٣ من جدول الأعمال في جلستها العامة ٣٦ المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا لتولي عرض مشروع القرار A/68/L.60.

السيد بامي (اثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف أن أتولى، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عرض مشروع القرار A/68/L.60، المعنون ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥“. وأيضا، تعتز اثيوبيا بتوليها رئاسة تحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا.

أولا وقبل كل شيء، يسرني أن أعرب عن أعمق تقديري وصادق شكري للميسرين المشاركين لمشروع القرار على عملهما الجدي وقيادتهما في بلوغه شكله النهائي. كما أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي شاركت في عملية المفاوضات على مشاركتها الفعالة ودعمها.

وبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، أدت زيادة كبيرة في أنشطة مكافحة الملاريا إلى تخفيض بنسبة ٤٢ في المائة في معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابة بالملاريا على الصعيد العالمي، مما أنقذ أرواح ما يقدر بـ ٣,٣ ملايين شخص. وحوالي ٩٠ في المائة، أو ٣ ملايين، من تلك الأرواح المنقذة كانت للأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة الناجمة عن الملاريا في أفريقيا بنسبة ٥٤ في المائة. وقلصت حالات الإصابة بنسبة ٢٥ في المائة على الصعيد العالمي وبنسبة ٣١ في المائة في أفريقيا. وأحرز ذلك النجاح من خلال الجهود التعاونية للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والشركاء الانمائيين والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من أصحاب المصلحة. وفعلا، زادت المدفوعات الدولية عشرة أضعاف بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٣.

ولا يزال التمويل المتوفر أقل كثيرا من مبلغ ١,٥ بلايين دولار اللازم لتحقيق التغطية الشاملة لأنشطة مكافحة الملاريا. وبلغ مجموع التمويل الدولي المخصص لمكافحة الملاريا ١,٦٦ بلايين دولار في عام ٢٠١١، و ١,٩٤ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وشهد التمويل المحلي ارتفاعا تدريجيا، وقدر بمبلغ ٥٢٢ مليون دولار في عام ٢٠١٢، حيث خصصت البلدان التي يتوطن فيها المرض في أفريقيا وأمريكا الجنوبية أكبر قدر من الموارد. وبالجمع بين الأموال المحلية والدولية، قدرت الموارد المتاحة لجهود مكافحة الملاريا على الصعيد العالمي بمبلغ ٢,٤ بلايين دولار في عام ٢٠١٢، مما يترك فجوة سنوية قدرها ٢,٧ بلايين دولار.

ومع أن الملاريا مرض يمكن الوقاية منه وعلاجه، فانه لا يزال يحدث تأثيرا مدمرا على صحة الناس وسبل المعيشة في جميع أرجاء العالم. وفي عام ٢٠١٢، كان ما يقارب ٤,٣ ملايين شخص معرضين لخطر المرض في ٩٧ بلدا وإقليما، ويقدر وقوع ٢٠٧ ملايين حالة إصابة. وأدى المرض إلى وفاة حوالي ٦٢٧ ٠٠٠ شخص، معظمهم أطفال دون سن ٥ اعوام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتوصي منظمة الصحة العالمية بوضع استراتيجية متعددة المحاور لخفض عبء الملاريا، بما في ذلك أنشطة مكافحة ناقلات المرض، والعلاجات الوقائية، والاختبارات التشخيصية، والتداوي بالعلاجات المضمونة الجودة، والمراقبة القوية للملاريا.

ويتسم مشروع القرار الذي يعتمد على أساس سنوي بأهمية بالغة لأنه يوجه رسالة لحشد البلدان ومعالم توجيهية إلى الشركاء الإنمائيين الرئيسيين، مثل مصرف التنمية الأفريقي؛ والصندوق العالمي؛ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ والبنك الدولي؛ والمملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة؛ ومؤسسة بيل وميليندا غيتس وغيرها من أصحاب المصلحة بغية كفالة بناء خطط للتمويل المستدام وضمان الإدارة المالية الجيدة النوعية، بما في ذلك تحديد الأولويات والمساءلة عن النتائج.

ويبرز مشروع قرار هذا العام المستجدات الموضوعية والفنية والتطورات الجديدة فيما يتعلق بالقرار ٢٩٩/٦٧، الذي اتخذ العام الماضي. والعناصر الجديدة هي على النحو التالي.

يشير مشروع القرار إلى التزام القادة الأفارقة بالقضاء على وباء الملاريا بضمان الحصول الشامل والمنصف على الرعاية الصحية الجيدة، وبتحسين نظم الصحة والتمويل الصحي، على النحو الوارد في وثيقة الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويرحب مشروع القرار بإنشاء تحالف قادة آسيا والمحيط الهادئ لمكافحة الملاريا، وبالتزام التحالف بتحقيق الغايات المنشودة لعام ٢٠١٥، ويشجع أعضاء التحالف على الاستمرار في الاضطلاع بالقيادة السياسية على أعلى مستوى لمكافحة الملاريا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ويحيط علما بإطار عمل منظمة الصحة العالمية للاستجابة العاجلة بشأن احتواء مقاومة الأرتيميسينين في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية في جنوب شرق آسيا، الذي أعلن في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ويعرب مشروع القرار عن وعيه بان أوجه النجاح التي تحققت مؤخرا في مجال الوقاية والمكافحة تفتقر إلى الصلابة ولا يمكن المحافظة عليها إلا بتوجيه الاستثمار الوطني والدولي الوافي والمستمر من أجل التمويل الكامل للجهود العالمية لمكافحة الملاريا.

ويقر بالأهمية التي تكتسيها الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية وخطة عملها بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية اللتين اعتمدتهما المنظمة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، في سياق مكافحة الملاريا.

ويدعو مشروع القرار البلدان التي تتوطن فيها الملاريا والشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي إلى تقديم الدعم في الوقت المناسب لاستبدال الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات ذات الأثر الطويل الأجل بما يتفق مع آجال صلاحية الناموسيات التي توصي بها منظمة الصحة العالمية من أجل درء خطر عودة ظهور الملاريا وخسارة المكاسب التي تحققت حتى الآن.

ويسلم بأهمية وضع استراتيجية متعددة القطاعات للنهوض بالجهود الرامية إلى مكافحة المرض على الصعيد العالمي، ويدعو البلدان التي تتوطن فيها الملاريا إلى النظر في اعتماد وتنفيذ إطار العمل متعدد القطاعات لمكافحة الملاريا الذي وضعته الشراكة من أجل دحر الملاريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشجع التعاون الإقليمي والتعاون المشترك بين القطاعات، في القطاعين العام والخاص على جميع المستويات، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والزراعة والتنمية الاقتصادية والبيئة، للمضي قدما في تحقيق الأهداف المتعلقة بمكافحة الملاريا.

ويسلم أيضا بالحاجة إلى تعزيز مراقبة الملاريا ونوعية البيانات المتعلقة بها في جميع المناطق التي يتوطن فيها المرض لتمكين الدول الأعضاء من توجيه الموارد المالية إلى المجموعات السكانية الأشد احتياجاً إليها، والتصدي بفعالية لحالات تفشي المرض.

ويهيب مشروع القرار بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي تعزيز آليات تنسيق المساعدة التقنية على الصعيد القطري من أجل تحقيق المواءمة فيما يتعلق بأفضل النهج الرامية إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية التقنية لمنظمة الصحة العالمية والتعبئة بغرض دعم التبادل والتحليل لأفضل الممارسات في مجال التصدي للتحديات البرنامجية العاجلة، وتحسين الرصد والتقييم، وإجراء تخطيط مالي منتظم وتحليل الفجوات.

ويقر بالحاجة إلى الالتزام السياسي والدعم المالي خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٥، من أجل مواصلة وتوسيع نطاق الإنجازات التي تحققت في مكافحة الملاريا، وتحقيق الأهداف الدولية المتعلقة بالملاريا، من خلال جهود الوقاية من الملاريا ومكافحتها، بغية القضاء على الوباء، مع التنويه في الوقت بالتقدم الملحوظ الذي تحقق في مكافحة الملاريا حتى الآن.

وبغية إضافة قيمة أكبر إلى مشروع القرار هذا، البالغ الأهمية، فإننا نأمل أن يتحقق المزيد من التقدم خلال العام المقبل. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، على غرار الأعوام الماضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.60 المعنون ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الممثلين المدرجة أسماؤهم في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/68/L.60 وهي: إسرائيل، البرازيل، الجبل الأسود، الدانمرك، السويد، سويسرا، فنلندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/68/L.60؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.60 (القرار ٣٠٨/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/68/L.61)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اعتمدت القرار ٦/٦٨، في إطار البندين ١٤ و ١١٨ من جدول الأعمال، ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“، في جلستها العامة ٣٢ المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والنظر في البند ١٤ من جدول الأعمال، بالاشتراك مع البند ١١٨ من جدول الأعمال، والبند ١٢٥ من جدول الأعمال، ”إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات “، في الجلسة العامة ٥٤ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. يذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة اعتمدت القرار ٣٠٤/٦٨، في جلستها العامة ١٠٧ المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بتقرير الجمعية العامة بشأن أهداف التنمية المستدامة، المعمم من خلال الوثيقة A/68/970، أود الآن أن أقدم توضيحا بشأن السياق الذي ستنظر من خلاله الجمعية العامة في مشروع القرار المعروض عليها.

أولا، سيتم إصدار تصويب على تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية من أجل إدراج أسماء الدول الأعضاء التي حذفت، والتي سبق لها أن قدمت بالفعل تعليقات وإيضاحات للموقف في التقرير، على النحو المبين في الفقرة ١٣ من الجزء الثالث من التقرير. ويرجى من الوفود أن تبلغ الأمانة العامة بخصوص أي إغفال يحصل في قائمة الدول الأعضاء، الواردة في الفقرة ١٣ من التقرير المتعلقة بالبيانات أو شرح الموقف.

ثانيا، سوف يجري تنقيح الحاشية الواردة في الفقرة ١٣ من الجزء الثالث من التقرير، على النحو التالي:

”يرد تجميع نصوص البيانات، وتعليلات الموقف التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن التقرير في ملحق التقرير، الصادر بوصفه الوثيقة .A/68/970/Add.1“

وسيصدر ملحق التقرير الذي يضم نصوص تحفظات الدول الأعضاء بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة

تحت الرمز A/68/970/Add.1. ويتعين على الدول الأعضاء الراغبة في إدراج بياناتها وشرح مواقفها، بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، في الوثيقة التجميعية، أن تقدم إلى الجمعية العامة والأمانة العامة تحفظاتها على التقرير كتابة، إذا لم تكن قد قامت بذلك من قبل.

قبل مواصلة العمل، ووفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في المشاورات التي جرت قبل الشروع في هذه الجلسة، أود أن أنقح شفويا مشروع القرار A/68/L.61.

أدعو الأعضاء إلى التركيز على الفقرة ٢ من نص مشروع القرار.

والآن يصبح نص الفقرة ٢ كما يلي:

”تقرر أن يكون مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الوارد في التقرير هو الأساس الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك مع التسليم تماما بإمكانية النظر في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية هذه في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة“.

واستنادا إلى الإيضاحات المعدلة شفويا، نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/68/L.61 .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.61 المعنون ”تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦ بصيغته المنقحة شفويا. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/68/L.61 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.61 بصيغته المنقحة شفويا (٣٠٩/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف، أود أن أذكّر الوفود بأن مدة البيانات التي يدلى بها تعليلا للتصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد جورينتي سويلث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أجزل لكم الشكر، سيدي الرئيس، على العمل الشاق الذي اضطلعتم به.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يسر المجموعة أن الجمعية العامة قد اتخذت القرار ٣٠٩/٦٨ بتوافق الآراء. ويمثّل القرار المتعلق بوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة أحد القرارات الهامة التي اتخذها قادتنا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠). وقرر مؤتمر ريو + ٢٠ أيضا أنه ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة في اتساق مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي تكامل معها.

تولي الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية كبيرة للوثيقة الختامية (A/68/970) للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والتي تتضمن مقترحا بشأن أهداف التنمية المستدامة. لقد تم التوصل إلى تلك الوثيقة الختامية عن طريق العمل المكثف والمضني الذي امتد لمدة ١٨ شهرا تقريبا، وشارك أثناءها الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين بطريقة بناءة وبحسن نية.

إن لدى مجموعة الـ ٧٧ والصين إيمانا راسخا بأن النتائج التي أسفرت عنها تلك العملية الحكومية الدولية يتعين الحفاظ عليها تماما، وأنه ينبغي ألا يعاد فتح باب العضوية فيها أو التفاوض بشأنها مجددا. وعليه، فإنه يسرنا أن القرار الذي اتخذناه اليوم يسلّم صراحة بأن هذا الاقتراح سيكون الأساس الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية

لما بعد عام ٢٠١٥ . ونلاحظ أيضا أن من الضروري إدراج جميع التحفظات التي أبداها الأعضاء في المجموعة في وثيقة رسمية ينبغي أن يشار إليها بوضوح في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، على النحو الذي أكدتموه، سيدي الرئيس. وقد أحطنا علما بتأكيدكم الشفوي في ذلك الشأن.

ما تزال مجموعة الـ ٧٧ والصين ملتزمة تماما بالمشاركة النشطة والبناءة في المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تتكلم بصوت مشترك وتعبّر عن مصالح البلدان النامية.

وبعد، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، مرة أخرى، وشركاءنا وسائر أصحاب المصلحة.

السيد الدباشي (ليبيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول العربية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لكم، السيد الرئيس، وللرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، عن خالص تقديرنا لعملكم الدؤوب الذي مكّننا جميعا من بلوغ هذه المرحلة النهائية. لقد شاركت المجموعة العربية بصورة نشطة وبناءة في جميع الاجتماعات والمداولات والمشاورات التي عقدها الفريق المفتوح باب العضوية.

وفيما يتعلق بالمسائل المحددة في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المقترحة، المعنون ”التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات“ فقد أعربت المجموعة العربية عن شواغلها في مرحلة مبكرة جدا فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة لاعتماد نهج انتقائي ومختزل عند التصدي لتلك المسائل. وقد برهنت الطريقة التي جرت بها المناقشات والمشاورات في ذلك الصدد على صحة الشواغل التي أعربت عنها المجموعة العربية، إذ حاولت بعض الدول الأعضاء فرض رؤيتها إزاء تلك المسائل. وعليه فقد استبعدت الشواغل الصحيحة للغاية والمصالح البالغة الأهمية بالنسبة للمجموعة العربية.

لقد أدلت المجموعة العربية ببيانين أثناء الاجتماعين اللذين عقدهما الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وسلمت خلالهما بالصلة الوثيقة بين التنمية والسلام والأمن. ومع ذلك، كررت المجموعة التأكيد مجددا على ضرورة إجراء مناقشة تفصيلية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، تعيد المجموعة التأكيد على أنه ينبغي أن تأخذ أي مناقشة تجرى – بجميع الوسائل والأشكال – فيما يتعلق بإيجاد مجتمعات آمنة ومستقرة الشواغل العربية، فضلا عن معالجتها في هذا الصدد، وخاصة تلك المتعلقة بإنهاء الاحتلال الأجنبي. ومن ثم، فقد طلبت المجموعة إدراج الأهداف التالية في إطار الهدف ١٦: أولا، إنهاء جميع أشكال السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي بغية تحقيق التنمية المستدامة للجميع، ثانيا، أن يعمل جميع أصحاب المصلحة على تعزيز الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية، بهدف إيجاد نظام دولي يستند إلى سيادة القانون، ثالثا، تكثيف التعاون الدولي في ميدان مكافحة الإرهاب، وخصوصا عن طريق التصدي لأسبابه الجذرية التي تشكّل عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة.

وكررت المجموعة العربية التأكيد على أنه لا يمكنها قبول اتباع نهج انتقائي عند تناول مسألة إيجاد مجتمعات مسالمة ومستقرة في سياق التنمية المستدامة.

وأعربت المجموعة العربية عن أسفها لعدم إدراج المقترح بشأن إنهاء جميع أشكال الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية في إطار الهدف ١٦ حيث ينبغي أن يكون بطبيعة

الحال. وفي ذلك الصدد، أيدت المجموعة الموافقة على إحالة الاقتراح بشأن أهداف التنمية المستدامة إلى الجمعية العامة، مع العلم بأن الهدف ١٦,١ المتعلق بالحد من جميع أشكال العنف بدرجة كبيرة ينطبق أيضا على إنهاء الاحتلال الأجنبي بوصفه أحد أشد أشكال العنف.

وتدرك المجموعة أيضا أن الهدف ١٦,٣ بشأن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ينطبق على الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى، عن طريق التنفيذ الكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلا عن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن وضع حد للاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والأراضي العربية المحتلة الأخرى، فضلا عن تطبيق الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربع بشأن الأراضي العربية المحتلة.

كما تشعر المجموعة العربية بالقلق الشديد إزاء عدم وجود أي إشارة في إطار الهدف ١٦ إلى مسألة الجزاءات الاقتصادية الأحادية غير القانونية، التي أثارتها بعض البلدان العربية. فهذه المسألة تشكل عائقا كبيرا وتؤثر بشدة على الاقتصاد والتنمية في العديد من البلدان، كما أن لها دورا رئيسيا في تقويض سيادة الدول. وحيث إن الهدف ١٦ يدعو إلى إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، فكان ينبغي تناول هذه المسألة وأن ترد على النحو الواجب في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/68/970). وقد طلبت المجموعة العربية أن يتضمن المحضر الرسمي وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية بياناتها ورسالتيها المؤرختين ٢٤ تموز/يوليه و ٢٩ آب/أغسطس والموجهتين إلى الرئيسين المشاركين للفريق وإلى رئيس الجمعية العامة، على الترتيب، فضلا عن الرسالة المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه والموجهة من الأعضاء العرب في الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى الرئيسين المشاركين. ومع ذلك، لم يرد ذكر في التقرير حتى الآن لا للرسالة ولا لموقف المجموعة العربية وتحفظاتها.

ونشعر بالارتياح، سيدي الرئيس، للتفسير الذي قدمتموه بشأن هذه المسألة في بداية جلسة اليوم. ومع ذلك، تود المجموعة العربية أن تؤكد من جديد طلبها في أن ينعكس موقفها وموقف أعضائها في التقرير على النحو الواجب. وطلبنا أيضا أن تُعمم رسالتنا المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس، إلى جانب ملحقاتها، باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، المعنون ”التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما“؛ والبند الفرعي (أ) من البند ١٩ من جدول الأعمال، المعنون ”تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة“؛ والبند ١١٨ من جدول الأعمال، المعنون ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“. كما نطلب إرفاق الرسالة مع تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

السيدة ليفا روش (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): نشكركم، سيدي، على كل ما بذلتموه من جهد في عرض القرار ٣٠٩/٦٨ الذي يتضمن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970).

ويؤيد وفد بلدنا البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وقد قررنا أخذ الكلمة لأن غواتيمالا وكولومبيا كانتا عضوين في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف

التنمية المستدامة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتنويه بالجهود التي بذلتها جميع الوفود في صياغة الأهداف المقترحة. ونحن ممتنون أيضا لما أظهره الرئيسان المشاركان للفريق العامل، السفير كاماو (كينيا) والسفير كوروسي (هنغاريا)، من تفان وقيادة خلال هذه العملية الطويلة.

وينبغي أن نؤكد أن النتائج النهائية التي توصل إليها الفريق العامل تحققت من خلال عملية تتسم بالانفتاح والشفافية وتختلف إلى حد ما عن الشكل التقليدي لمفاوضات الأمم المتحدة المعهود لنا جميعا. ففي البداية، توقعنا جميعا أن تجري المفاوضات وراء أبواب مغلقة وبين الأعضاء المعينين وحدهم. ولكن، عوضا عن ذلك، ضمت العملية كل وفود الأمم المتحدة وتضمنت كذلك إسهامات من المجتمع المدني. ولدينا الآن اقتراح تمخض عن عملية عالمية، متضمنا أهدافا قابلة للتطبيق على نطاق عالمي أيضا.

ويدرك وفد بلدنا أن الوثيقة غير مثالية؛ وكنا نود أن نرى مجموعة محدودة بقدر أكبر من الأهداف والغايات. ومع ذلك، نرى أنه ينبغي النظر إليها في مجملها. وفي هذا الصدد، نرى أن الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية ينبغي أن تشكل الأساس لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويسرنا أيضا أن الوثيقة تشمل الأولويات العالمية التي كانت تُترك في السابق على هامش خطة التنمية، وذلك من قبيل الهدف ١٣ ”اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره“ والهدف ١٦ ”التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات“.

وفي رأينا، لا يمكن إنكار الصلات بين سيادة القانون والتنمية المستدامة. وينبغي أن يحظى تعزيز سيادة القانون من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى تحقيق التنمية بالأولوية، ولذلك السبب فإن الهدف ١٦-٣ يتسم بأهمية خاصة.

وفي الختام، يشعر وفد بلدي بالدهشة إزاء عدم إيراد تحفظاتنا في التقرير، ونطلب أن ترد في نسخة مصححة من التقرير.

السيد محمد بور فيرامي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة الهامة.

كما أود الإعراب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشكره وسائر أعضاء وفده على عملهم الشاق خلال العام المنقضي.

وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلدي العميق لممثلي كينيا وهنغاريا الدائمين على قيادتهما الممتازة لهذه العملية والتي أسفرت عن نتائج بعد مشاورات استمرت لما يقرب من ١٨ شهرا.

وقد شارك وفد جمهورية إيران الإسلامية مشاركة بناءة جدا في هذه العملية، إلى جانب جميع الوفود الأخرى المعنية تقريبا. ونرى أن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970) من جميع جوانبه، الإيجابية والسلبية، هو ثمرة غالية لعملنا جميعا. وقد يكون لدينا شواغل أو شكاوى أو ربما نشعر بعدم الرضا عن بعض أجزاء منه، ولكنه، بصفة عامة، وليد أفكارنا. وتلك هي الكيفية التي يرى وفد بلدي أنه ينبغي الآن النظر بها إليه وإدماجه في العملية المقبلة لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونقدر حق التقدير التعديلات التي أدخلت على المشروع النهائي للقرار (القرار ٣٠٩/٦٨) بالمقارنة مع الصيغة الأولى. وكما يرد في الفقرة ٢٤٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (القرار ٢٨٨/٦٦)، فإن أهداف التنمية

المستدامة ”ينبغي أن تتسق ... مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تُدمج فيها“.

وأخر تعليق لوفد بلدي على هذا التقرير، على نحو ما أعربنا عنه بوضوح في يوم اعتماده في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، هو أننا لدينا تحفظات جدية على بعض أجزاء الوثيقة التي تتنافى مع سياسات بلدي وممارساته وظروفه. وأود مرة أخرى تسجيل هذه التحفظات. وستُقدم خطيا إلى الأمانة العامة، وأطلب النظر إليها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ومرة أخرى، نعرب عن عميق تقديرنا لكل ما بذله رئيسا الفريق المشاركان من طاقة وجهد، ونأمل أن يكون التقرير أساسا جيدا لإدماج أهدافه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيدة كوزنس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٣٠٩/٦٨ اليوم، بصيغته المعدلة، والذي يتعلق بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970)، الأمر الذي يمثل محطة هامة على الطريق نحو عام ٢٠١٥.

ونود أولا أن نعرب عن خالص تقديرنا لقيادتكم، سيدي الرئيس، بشأن هذه المسألة ولتشجيعكم خلال فترة توليكم للمنصب للتركيز على تهيئة الساحة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأود أيضا أن أتوجه بجزيل الشكر للرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفيرين كاماو وكوروسي، على قيادتهما المحنكة وما أبدياه من صبر وحسن نية في الوصول بأعمال الفريق إلى نتيجة مثمرة. لقد قطعنا معا بالفعل شوطا طويلا.

نعتقد أن اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ساعد على بناء تفاهم مشترك كبير بيننا جميعا بشأن الفرصة التاريخية المتاحة لدينا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تحقيق مكاسب حاسمة بالفعل في بعض التحديات الكبرى التي تواجهها البشرية، من قبيلالفقر المدقع، والمرض وعدم المساواة بين المرأة والرجل، وما إلى ذلك،على سبيل المثال لا الحصر. إن اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية يوفر لنا نقطة انطلاق هامة للمضي بعملنا في المستقبل.

ومما يسرني أنه يجري في ذلك الاقتراح التطرق بشكل بارز للعديد من القضايا التالية: الاعتراف القوي بضرورة وامكانية القضاء على الفقر المدقع في غضون جيل واحد؛ الاعتراف بالقدرة على النمو الاقتصادي المستدام والشامل للحد من الفقر والدفع بعجلة التنمية على نحو أكبر؛ ووضع هدف واضح وطموح لخفض الوفيات النفاسية؛ ضرورة القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ الهدف المستدام بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك الاعتراف بالصحة الجنسية والإنجابية لها وحقوقها الإنجابية؛ والاعتراف الحيوي بما مفاده أن المجتمعات السلمية التي لديها مؤسسات مقتدرة وتشمل الجميع تمثل الأساس الذي ترتكز عليه التنمية المستدامة. ونرحب أيضا بالنظر الجاد في تغير المناخ في جدول الأعمال هذا.

لم نكن قادرين على الاتفاق على كل مسألة في الاقتراح، ونذكر جميع الزملاء بتعليلنا للموقف وتحفظاتنا عقب اختتام عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ولكن مع أن الاقتراح لم يحظ بأرضية مشتركة، ما زلنا نعتقد أنه لا يزال بالامكان إيجاد أرضية مشتركة.

نتطلع الآن إلى فصل الخريف وفرصة التفكير بعمق أكبر في القضايا التي تم تناولها باستفاضة في اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونتوق إلى صدور تقرير الأمين العام التوليفي الذي يمكن أن يسهم إسهاما حيويا في الجهود التي نبذلها، إلى جانب المساهمات الحيوية الأخرى. ونتوقع بداية مثمرة للمفاوضات الحكومية الدولية في العام الجديد.

نريد أن نعزز التزامنا بالعمل بالتعاون الوثيق مع جميع الشركاء بينما نشرع في المرحلة التالية. لدينا مساهمات حيوية من العديد من الأوساط لا يزال يتعين علينا النظر فيها، بما في ذلك تلقي كما كبيرا من تلك المساهمات المقدمة من أصحاب المصالح في جميع بلداننا. ترحب الولايات المتحدة على وجه الخصوص بالتسليم الوارد في القرار ومؤداه أنه سيجري النظر في هذه المدخلات الإضافية في مداولاتنا المقبلة.

إن العملية التي أدت بنا إلى التوصل إلى اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية تمثل أساسا هاما للمرحلة التالية من العمل. ونحن على ثقة من أننا سنتمكن معا في الأيام المقبلة من وضع خطة تنمية مقنعة وتحويلية ومؤثرة لجميع مواطنينا لما بعد عام ٢٠١٥.

أخيرا، إذا جاز لي القول، فإننا لا نعتقد أن اجتماع اليوم هو المكان المناسب للتأكيد مجددا على أي تحفظات محددة، ونأسف إذ أن بعض الوفود أثارت مسائل سياسية لا مكان لها في هذه الجلسة، ولا ينبغي تناولها في هذا المقام، وتلك مسائل من شأنها أن تصرف انتباهنا عن عملنا اليوم.

السيد مسوسا (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي أدلى به ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

وتود المجموعة الأفريقية أن تشكركم يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسةالتي تهدف إلى الحصول على تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وإقراره، على النحو الذي أناطه به مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. تود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن تقديرها العميق للرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة اللذين تجلى مرة أخرى تفانيهما وقيادتهما الرائعين في المشاورات غير الرسمية التي عقدت بالنيابة عنكم، سيدي، يوم الاثنين من هذا الأسبوع. ويود الفريق أن يؤكد من جديد أنه على الرغم من تقاعدهما، فإنهما سيبقيان رئيسينا المشاركين العزيزين اللذين سيظل توجيههما وإلهامهما أساسيين في العملية المقبلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

لقد تلقينا تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي يتضمن الأهداف والغايات التي شاركت في وضعها جميع الدول الأعضاء والجهات الأخرى، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني، والأوساط العلمية وقطاع الأعمال التجارية.

أكدت المجموعة الأفريقية أن التقرير ينبغي أن يشمل أيضا الملاحظات والتحفظات المقدمة من الدول الأعضاء أثناء الدورة الأخيرة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وبعدها. تعتبر المجموعة الأفريقية أن من المناسب أن يقابل الطابع الشامل والمعقد لعملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية وثيقة ختامية بنفس القدر تبينالعناصر الواردة في المقترحات التي تعارضها بوضوح بعض الوفود.

أما بالنسبة للمجموعة الأفريقية، فإن النظر في أهداف التنمية المستدامة المقترحة يشمل التحفظات على بعض جوانب التقرير. وينبغي إذن السعي بالترادف لتحقيق الهدفين. وتثق المجموعة الأفريقية بأن الأمانة العامة ستستجيب لهذه الدعوة بروح الانفتاح والشفافية والشمولية وتوافق الآراء، وهي خصائص طالما طبعت عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية على نطاق واسع. نشكر رئيس الجمعية العامة على التفهم والإرادة والدعم للتوصل إلى سبيل للتوفيق بين الملاحظات والتحفظات لدى الدول الأعضاء.

إن الوفاء بهذه المهمة الهامة، ألا وهي تسلم تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية وإقراره، أنما تمثل بداية رحلة هامة ا من شأنها أن تقودنا خلال المرحلة التالية من

المفاوضات الحكومية الدولية، وفي نهاية المطاف، تفضي إلى اعتماد الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

تلاحظ المجموعة بسرور بالغ أن هذا الجمع قد أقر بالإجماع بأن المقترحات المقدمة من الفريق العامل المفتوح باب العضوية ستمثل الأساس لإدماج أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. يعد بشير خير، بالنظر إلى القناعة الثابتة للمجموعة بأنه لا ينبغي إعادة فتح حزمة الفريق العامل المفتوح باب العضوية أو التفاوض بشأنها. وفي هذا الصدد، تتطلع المجموعة الأفريقية إلى المشاركة بشكل بناء في العملية الحكومية الدولية المقبلة، وتتعهد بمواصلة تقديم الدعم والتعاون لضمان تكليل العملية الآنفة الذكر بالنجاح.

السيدة ميانو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ثمرة جهد جماعي بذل طوال فترة تربوا على ١٨ شهرا، وترحب اليابان باعتماد مشروع القرار A/68/L.61. أود أن أعرب عن خالص تقديري لقيادتكم، سيدي الرئيس، وعلى القيادة الممتازة والمفيدة للرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفير كاماو والسفير كوروشي. وأود أيضا أن أشيد بالجهود التي بذلتها جميع الأطراف المعنية.

يبين التقرير أنه بوسعنا بصورة جماعية بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. بعد اليوم، وبفضل ذلك التقرير الهام جدا الذي لدينا، سنمضي إلى المرحلة التاليةصوب المفاوضات بشأن اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد تلقينا بالفعل مساهمات أخرى هامة لهذا الغرض من تقرير الفريق الرفيع المستوى، ولجنة الخبراء الحكوميين الدوليين المعنية بتمويل التنمية المستدامة، فضلا عن سائر المساهمات الأخرى، بما في ذلك مساهمات المجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين. ونتوقع أن يكون تقرير الأمين العام وثيقة شاملة تضم جميع المساهمات بطريقة متوازنة ليتسنى للمفاوضات الحكومية الدولية أن تستفيد من التقرير.

نعتقد أن جميع هذه المساهمات المتاحة تكتسي نفس القدر من الأهمية، وينبغي النظر فيها في المرحلة المقبلة، ليتسنى لنا وضع خطة قوية وتحويلية يمكن أن تنفذها مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

لقد انضممنا إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار على أساس الفهم الواضح بأن لا يؤدي إلى تغيير الممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة، وأن ما من شيء في هذا القرار يقتضي من الدول الأعضاء قبول أي تحفظات تبديها الدول الأعضاء الأخرى. أعربت اليابان أيضا عن تحفظات بشأن التقرير، إلا أننا لا نتوقع من الدول الأعضاء الأخرى قبول هذه التحفظات.

سنواصل العمل بلا كلل من أجل المشاركة والاسهام في هذه العملية.

السيد نارانج (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بالجمعية العامة لاعتمادها بتوافق الآراء مشروع القرار A/68/L.61. فاتخاذ هذا القرار يؤدي إلى خاتمة ناجحة للرحلة التي قمنا بها جماعياً في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن الاتفاق على مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. لقد كان الطريق عسيرا في بعض الأحيان واختبرت ارادتنا الجماعية، ليس أقلها أنها ربما كانت تلك هي المرة الأولى التي حاول المجتمع العالمي أن يصمم نموذجا لتوافق الآراء بشأن الأهداف والغايات العملية على هذا النطاق الواسع. ترجمة المسار العالمي للأفكار المتعلقة بالتنمية المستدامة إلى خطة قابلة للتطبيق على الصعيد العملي لن تكون أبدا عملية سهلة، ومع ذلك فإن النتيجة النهائية، وإن كانت غير مثالية، تعد دليلا على القدرة واهمية الطابع المتعدد الأطراف في إيجاد حلول مشتركة للمشاكل التي نواجهها بشكل جماعي.

نود أن نسجل في المحضر تقديرنا الخالص للرئيسين المشاركين، الممثلين الدائمين لهنغاريا، وكينيا، على قيادتهما المتميزة للعملية. كذلك نشكر الأمانة العامة على الدعم الاستثنائي للفريق العامل المفتوح باب العضوية.

يشير القرار ٣٠٩/٦٨، الذي اتخذ اليوم عن صواب إلى أن اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية يجب أن يكون أساسا لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي حين أنه مما لا شك فيه هامة أن الاسهامات الأخرى هامة، يجب ألا يغيب عن البال أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية هو العملية الحكومية الدولية الوحيدة حتى الآن المكلف بالتفاوض على مجموعة من أهداف التنمية المستدامة وإقرارها. كذلك فإن العملية الحكومية الدولية كانت فريدة لكونها مكنت من المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصالح المعنيين. وقد أثرت إلى حد كبير مساهمات وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية والمجتمع المدني مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية ونتائجه.

سوف تدرج أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية في التقرير التوليفي الصادر عن الأمين العام والذي نتوق إليه. سيكون من المفيد التذكير بأن مهمة هذا التقرير تتمثل في تجميع طائفة من المساهمات المتاحة واقتراح رؤية متماسكة لمساعدة الدول الأعضاء في شروعها في عملية التفاوض بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبعبارة أخرى، لا تتمثل ولايته في اقتراح مجموعة جديدة أو بديلة من الأهداف أو سرد مناقض لنتائج التي يخلص إليها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية.

شاركت الهند بشكل بناء وبحسن نية في جميع اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وأسهمت في بناء توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية التي تهم البلدان النامية. تكمن النتيجة النهائية للفريق العامل المفتوح باب العضوية في نموذج واسع النطاق، وكذلك في حل وسطي مصاغ بشكل دقيق. تضع النتائج بوضوح القضاء على الفقر في صميم جدول أعمال التنمية، التي تستند إلى ''الأهداف الإنمائية للألفية''، وتؤكد من جديد استمرار صحة مبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة بوصفها حجر الزاوية في التعاون الدولي، وتشدد على دور النمو الاقتصادي القوي، والتصنيع والعمالة الكاملة، وتؤكد بصورة متوازنة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتعرض عملا طموحا لترشيد أنماط الاستهلاك والجهود المبذولة للحفاظ على البيئة، وأخيراً وليس آخراً، ادماج وسائل التنفيذ كجزء لا يتجزأ من الأهداف المحددة. وفي رأينا، يجب الحفاظ على هذه العناصر في المضي قدما.

وفي الوقت نفسه، ليس بالضرورة أن تقر الهند جميع العناصر المدرجة في المجموعة النهائية. وفي حين يسعدنا الانضمام إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة، لا نزال غير مقتنعين بشأن إدراج هدف قائم بذاته يتعلق بمسائل خارجية هامة، من قبيل السلام والأمن وسيادة القانون، نرى على الرغم من أهميته الكبيرة أنه لا يشكل جزءا عضويا في الصورة الإنمائية لأهداف التنمية المستدامة.

ونحن نتطلع إلى النظر في إدماج القضايا التي ذكرتها بمزيد من التفصيل في الوقت الذي نشارك فيه في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن ناحية أخرى، من الواضح أن تظل عدة جوانب أخرى في الفريق العامل المفتوح باب العضوية جاهزة للقيام بمزيد من العمل. ولا تزال، في رأينا، وسائل التنفيذ الواردة في الوثيقة الختامية (A/68/970) ضعيفة جداً. ونتطلع إلى النتيجة التي سيسفر عنها مؤتمر تمويل التنمية الذي سيعقد في تموز/يوليه المقبل ومؤداها أن يعزز بدرجة كبيرة من وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في اطار جدول الأعمال المقبل.

بوسعكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على دعم الهند ومشاركتها النشطة في سبيل وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحويلية حقا، الأمر الذي يمكننا من الحد من الفقر ولا يترك أي شخص متخلفا عن الركب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

في البداية، نود مرة أخرى أن نشكر بحرارة السفيرين كاماو وكوروشي على العمل الرائع الذي أدياه في قيادة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى النتائج المثيرة للإعجاب على الرغم من التحديات الكبيرة التي تعين عليهما مواجهتها حتى النهاية. ومن المؤكد أن رئاستهما المشتركة قد رفعت من مستوى هذه المساعي في المستقبل. ونود أيضا أن نشكركم، سيدي الرئيس، وكذلك فريقكم، على الدعم القيم للغاية الذي قدمتموه لهذه العملية خلال فترة ولايتكم، لا سيما في الأيام القليلة الماضية.

كانت الولاية المحددة في الفقرة ٢٤٨ من الوثيقة الختامية ريو (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) للفريق العامل المفتوح لإعداد مقترح متعلق بأهداف التنمية المستدامة للنظر فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة من الجمعية العامة بلا شك معقدة. وكما أشرنا في الجلسة الختامية للفريق العامل المفتوح، شعرنا بالسرور لرؤية تلك الولاية تتكلل بالنجاح في نهايتها. وخارج نطاق المحادثات الغنية بالمعلومات والمفيدة جداً، بما في ذلك مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، ومكنتنا المناقشات المتعمقة التي أجريناها خلال السنة والنصف الماضية من النظر في نطاق واسعة من المسائل في اطار أهداف وغايات ما بعد عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، أحرز الفريق العامل المفتوح تقدما كبيرا خلال الأشهر ال ١٨ الماضية، ومن الواضح أن الاقتراح الوارد في تقريره (A/68/970) يسيهم إسهاما هاما جدا في العملية الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وهو ما سيفضي إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

وبطبيعة الحال، هناك العديد من الأسئلة التي ما زال يتعين معالجتها قبل القمة إذا ما أردنا أن نضع جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ طموح وقابل للتنفيذ. ولاحظنا أن عدة وفود، بما في ذلك من داخل الاتحاد الأوروبي، أدلت ببيانات في الجلسة الختامية التي عقدها الفريق العامل. ونأمل أن تمكننا المناقشات التي سنجريها في إطار العملية الحكومية الدولية من التوصل إلى اتفاق بشأن خطة عالمية وشاملة وتحويلية حقا.

وفقا لما اتفقنا عليه في قرار أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الذي يدعو إلى مؤتمر القمة، بحلول عام ٢٠١٥، واعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ٦٨ /٦)، سوف تشمل العملية الحكومية الدولية مدخلات من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والمؤسسات العلمية ومؤسسات المعرفة والبرلمانات والسلطات المحلية والقطاع الخاص. ستكون جميع هذه المدخلات هامة للغاية. ويعد تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة مساهمة حاسمة أيضا. وسوف يتم توليف كل ذلك في تقرير الأمين العام، الذي نثق أنه سوف يساعدنا جميعا إلى حد كبير في التقدم في مناقشاتنا.

ونحن ملتزمون التزاما تاما بالموافقة على خطة تنمية تحويلية بحق لما بعد عام ٢٠١٥، تعزز التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتحتل فيها أهداف التنمية المستدامة مكانة هامة. ونحن نتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء في الأسابيع والأشهر المقبلة صوب تحقيق هذا الهدف المشترك.

ولقد أحرزنا تقدما مثيرا للإعجاب تحت القيادة الرائعة للرئيسين المشاركين، ومن واجب الجميع الآن أن يستخدمه برشد.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أدلي ببيان باسم مجموعة أقل البلدان نمواً.

تؤيد مجموعة أقل البلدان نمواً البيان الذي أدلى به ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتشيد مجموعة أقل البلدان نموا بالرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة على عملهما الدؤوب والجدير بالتقدير، وعلى جميع الجهود التي بذلاها. ونود أيضا أن نشكرهما على العديد من الإسهامات والمقترحات التي استطاعا أن يلتمساها من الدول الأعضاء والمجموعات المختلفة.

ونحن ممتنون أيضا للجهود التي بذلتموها في قيادتنا في عملنا، السيد الرئيس. وستكون النتائج إنجازا أساسيا لفترة رئاستكم بوصفكم رئيس الجمعية العامة.

يسر مجموعة أقل البلدان أنها أخذت الكلمة في مراحل مختلفة خلال ١٨ شهرا تقريبا من المفاوضات للإعراب عن شواغلها فيما يتعلق بالغايات والأهداف المحددة. ويعود الفضل في النتائج التي حققناها إلى النهج المتعدد الأطراف المتنشط الذي تدفعنا التحديات التي تواجه البشرية إلى اتباعه. تبدو تلك النتائج بمثابة حل وسط، ومرحلة واحدة في عملية صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن مجموعتنا تود التشديد على ضرورة أن تؤخذ التحفظات التي أعربت عنها بعض الدول في الاعتبار دون الاعتراض على اتساق الوثيقة (A/68/970)، أو في الواقع جوهر ما تم الاتفاق عليه كأساس لتوافق الآراء.

ونشيد بالعناصر التي تغطيها الوثيقة، ولا سيما مفهوم المجتمعات السلمية بوصفه عنصرا من عناصر تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنه من أجل تحقيق التنمية لا بد أن يكون هناك سلام. وفي المقابل، لا يمكن أن يكون هناك سلام بلا تنمية.

ومع ذلك، من الواضح أنه ليس بوسع أية دولة أو مجموعة الادعاء بأنها راضية تماما أو بأنها شهدت أخذ جميع شواغلها في الاعتبار. وبخصوص أقل البلدان نموا، فإنها تحتفظ بحق العودة، في أي مفاوضات تُجرى مستقبلا، إلى شكاواها التي لم تُعالج بالكامل أثناء المفاوضات. ونأمل أن يعبر تقرير الأمين العام عن التزام المجتمع الدولي بشواغل أقل البلدان نموا التي لم تنعكس في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

إن أقل البلدان نموا هي الأفقر والأضعف وأكثر البلدان تضررا جراء الافتقار إلى الموارد وبسبب مختلف الأزمات وتغير المناخ. وطوال المفاوضات التي سبقت إعداد التقرير، قدمنا إسهامات كبيرة وعرضنا مقترحات كثيرة في هذا الصدد. ونحن مستعدون وقد عبأنا جهودنا لمواصلة العمل مع المجموعات والدول الأخرى في ما يتعلق بالجهود التي يمكن أن تسهم على أفضل وجه في بلورة المرحلة الجديدة التي نحن على وشك الشروع فيها، وذلك حتى الانتهاء من العملية واعتماد برنامج، نأمل أن يكون برنامجا متوازنا وشاملا. ونكرر عبارات الثناء التي أعربت عنها بالفعل مجموعةُ أقل البلدان نموا للسفيرين كاماو وكوروسي لحكمتهما وصفاتهما القيادية التي أبدياها في جميع مراحل العملية.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): إذ أتكلم باسم نيكاراغوا وكذلك البرازيل، ننوه بقيادتكم، سيدي الرئيس، وبالعمل الممتاز الذي قام به الرئيسان المشاركان للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، السفيران كوروسي وكاماو، اللذان قاما بدور أساسي في التوصل إلى ما نعتبره نتيجة بالغة الأهمية والتي يجسدها تقرير الفريق العامل المفتوح (A/68/970).

وتعرب نيكاراغوا والبرازيل عن سعادتهما بتمكننا من اتخاذ القرار ٣٠٩/٦٨ بتوافق الآراء، وهو القرار الذي يمنح بوضوح الأولوية للنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح

باب العضوية بوصفها الأساس الرئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن نحترم احتراما كاملا نزاهة العمل الذي قام به الفريق. فشرعيته غنية عن البيان ولا يوجد نظير لها. واعترافا بذلك، وبقيمة النتائج، فإن نيكاراغوا والبرازيل لم تبديا أي تحفظات. وندعو جميع الدول الأعضاء التي تحفظت أو التي تعتقد أن هذه مجرد محطة على الطريق نحو اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى الامتناع عن إطلاق مبادرات في الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، قد تخل بالهيكل الدقيق للعمل الكبير الذي تم إنجازه.

وسيتعين الارتقاء بمستوى وسائل تنفيذ المقترحات الواردة في التقرير لتفي بالمعايير التي تلاءم الأهداف والغايات الطموحة التي تفاوضنا عليها. وتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة ونتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية سيوفران عناصر إضافية في هذا الصدد. وسنعتمد أيضا على مواصلة المشاورات بشأن آلية تيسير للتكنولوجيا في سياق عملية ما بعد عام ٢٠١٥. وننتظر باهتمام كبير التقرير التجميعي للأمين العام. وينبغي أن يراعي التقرير وأن يحترم بصورة كاملة عمل الدول الأعضاء في حشد الموارد والدعم من الأمم المتحدة.

ونتطلع إلى المساهمة بشكل بناء في بلورة هذه الرؤية الجديدة للتعاون الإنمائي الدولي والتي تتسم بطابع الشمول لكنها تأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية – وهذه النتيجة هي عبارة عن عملية ينبغي لها أن تقود إلى بذل جهد جديد في إطار الأمم المتحدة بشأن التعاون الشامل للجميع اجتماعيا والذي يشجع على تحقيق النمو الاقتصادي للدول للأعضاء في سياق إطار ذي طابع مستديم.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن موقف وفد بلدي المؤيد للبيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل ملاوي باسم المجموعة الأفريقية.

ترحب نيجيريا بتقديم تقرير تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/70)؛ وتشيد بالرئيسين المشاركين للفريق العامل، الممثلين الدائمين لكينيا وهنغاريا، على قيادتهما وصبرهما ومثابرتهما وحضوهما الذهني في تسيير المفاوضات التي اتسمت بالصعوبة في الغالب والوصول بها إلى نهاية ناجحة. ونهنئ الدول الأعضاء كافة على الخروج بهذه النتائج الباهرة عبر مفاوضات صعبة جدا وأحياناً مطولة، وعلى إظهار الالتزام والقدرة على التكيف ورحابة الصدر والكفاءة المهنية أثناء مشاركتها في العملية. ونشكركم، سيدي الرئيس، على دعمكم لهذه العملية والوقوف وراءها بثقلكم. ونثني على الأمين العام وموظفي مكتبه لما أبدوه من اهتمام طوال عملية المفاوضات.

ونرحب بشكل خاص بالعمل ذي الطابع الشفاف والشامل للجميع الذي قام به الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وهذا الطابع الشامل يضفي عليه شرعية ومصداقية على نطاق واسع. وقد شاركت نيجيريا في المفاوضات بذهن متفتح وباهتمام بالغ بالإسهام في نجاحها. ومن ناحية المضمون، فإننا نرحب بالأهمية التي يوليها التقرير للقضاء على الفقر. وهذا موضوع جوهري بالنسبة لنيجيريا والمنطقة الأفريقية بأسرها لأسباب واضحة. ونؤكد أن الإنجاز الناجح لخطة التنمية العالمية يجب أن يعتمد على قيام شراكة مستدامة بين مختلف الدول والمناطق المختلفة وعلى تحديد وسائل التنفيذ. والتقرير يشدد على هذين العنصرين الحاسمين، واللذين تأمل نيجيريا في أن يكونا من العناصر المحورية في إطار التنمية العالمي لما بعد عام ٢٠١٥. ونأمل بصدق أن يراعي التقرير التجميعي للأمين العام الأولويات المحددة للمنطقة الأفريقية في الموقف الأفريقي المتعارف عليه.

إن اعتماد وثيقة جديدة منبثقة عن عملية حكومية دولية في الأمم المتحدة أمر هام بوضوح للدول الأعضاء. وفي نهاية المطاف، فإن الدول الأعضاء هي الكيانات التي ستكون مُطالبة بترجمة أحكام ومحتوى هذه الوثائق إلى سياسات على المستوى المحلي. وبالنظر إلى أنه من المحتمل أن يترتب على هذه الوثائق التزامات وواجبات، ستشعر الدول الأعضاء عن حق بأنها مؤهلة لإبداء تحفظات على الأحكام التي يمكن أن تتعارض مع سياساتها الوطنية وتشريعاتها ومعتقداتها الدينية وقيمها الثقافية. ويصبح هذا الأمر ذا أهمية أكبر على وجه الخصوص إذا أسفرت الوثائق التي تم اعتمادها عن تحديد نقاط مرجعية ووضع جداول زمنية لتنفيذ أحكامها. ولهذه الأسباب، أبدت نيجيريا تحفظات على بعض جوانب الوثيقة، ولا سيما في ما يتعلق بعدم الوضوح وانعدام الصلة بقضايا التنمية المستدامة. واستجابة لاقتراح قيم تم طرحه اليوم، ستقدم نيجيريا كتابة في الوقت المناسب التحفظات التي أثارتها في مراحل مختلفة أثناء مفاوضات الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

السيد أوتو (بالاو) (تكلم بالإنكليزية): نشكر هذا الجهاز على اتخاذه القرار ٣٠٩/٦٨ بتوافق الآراء. واتخاذه على هذا النحو اعتراف بالعمل الشاق الذي قام به جميع أعضاء الأمم المتحدة، وبالإسهام القيم للمجتمع المدني. ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم أثناء العملية، ونود على نحو خاص أن نعرب عن امتناننا للرئيسين المشاركين، السفير كاماو والسفير كوروسي، على سعة صدرهما وعملهما الشاق وقيادتهما المقتدرة.

كما نود أن نشكر جميع المفاوضين على ما أبدوه من روح التعاون والاحترام، التي مكنتنا من وضع أهداف نثق أنها ستفضي بنا إلى إنجاز المهام التي لم تكتمل بعد المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وستساعدنا جميع الدول على تحقيق التنمية المستدامة.

ونأخذ الكلمة على وجه التحديد لنعرب عن امتناننا وعما نشعر به من تشجيع لأننا نقر معا وعلى النحو الواجب بأهمية الصحة والرفاه العقليين، اللذين يكتسيان أهمية أساسية لبناء مجتمعات سليمة وقوية ومُنتجة. ونحن على ثقة بأن ذلك سيمكننا من فهم أن بناء القدرة على التحمل، في هذه الأيام المتسمة باستمرار وتواتر الكوارث الطبيعية، والخلافات التي يتسبب فيها الإنسان، وأوجه الأسى، ينطوي على عناصر نفسية علاوة على الهياكل الأساسية البيئية.

السيد بييرا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن حركة ٧٧ والصين.

بادىء ذي بدء، أود أن أشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية، على جهودهما في إدارة هذا العمل خلال أكثر من عام ونصف من الاجتماعات. كما أود أن أشكر الأمم المتحدة، والأمانة العامة، والدول الأعضاء، وأعضاء الفريق والمجموعات الرائدة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، التي ما انفكت تؤيدنا بالمساهمات وتساند العديد من الاقتراحات المتعلقة بهذه الأهداف.

إننا نعرف أن البلدان لديها نماذج وأدوات ونقاط تركيز مختلفة استنادا إلى أولوياتها الوطنية بغية تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك السبب، فإن التقرير المعروض علينا (A/68/970) يتضمن رؤى مختلفة، وهو أمر ليس بالمثالي. وأوجه الخلاف ينبغي أن تُجَسّدَ بوضوح لتُبرِزَ جهود المجتمع الدولي قاطبة. ونعتقد أن اتخاذ تدابير كافية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة الواردة في التقرير، فضلا عن تعزيز الائتلاف العالمي من أجل التنمية المستدامة، شرطان أساسيان لن يكون لكامل خطة التنمية بدونهما أي جدوى ولن تتاح لها أي فرصة للنجاح. ومن المؤسف أن طلبات واضحة ومباشرة قدمتها العديد من الوفود لم تُجَسّد على النحو المناسب في تقرير الفريق العامل.

ومن المرجح أن يكون سبب ذلك هو انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الأعضاء والنواقص التي شابت بعض الجوانب الإجرائية لعمل الفريق العامل.

وأخيرا، نود أن نسلط الضوء على أن التحدي المقبل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يتمثل في إنشاء عملية تشاور دولية شفافة وعادلة ومنصفة، حتى يتسنى لنا تحقيق نتيجة عن طريق المفاوضات تأخذ في الحسبان على النحو الواجب نتائج مختلف إجراءات المتابعة التي نص عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

السيد نيلم (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أعرب عن شكر أستراليا للرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفير كاماو والسفير كوروسي، ولجميع من شارك في التوصل إلى الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/68/970)، بما في ذلك الدول الأعضاء ومفاوضوها والمجتمع المدني. وترحب أستراليا باتخاذ القرار ٣٠٩/٦٨، بشأن اختتام أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، مما يمثل الجهود الجماعية التي بذلها المجتمع الدولي وما أبداه من روح التعاون.

ومما لاشك فيه أن الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية إسهام حاسم في التقرير التوليفي للأمين العام والمرحلة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية.

وأود أن أشير مثلما فعلنا في السابق إلى أن أستراليا، وإن كانت تعتبر الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية الناتج النهائي لعمل الفريق، فإننا نفسر الأساس كنقطة انطلاق للمرحلة القادمة من المفاوضات الحكومية الدولية.

ومن الواضح أن المفاوضات الحكومية الدولية على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مأذون لها بالنظر أيضا في مجموعة من المدخلات، لا سيما تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/68/852/Add.1). وقد أعربت عن ذلك لجنتنا الثلاثية في بياننا لدى اختتام أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، مثلما أعرب عنه العديد من المشاركين الآخرين في تلك العملية، وهو ما يتماشى مع الولاية الصادرة عن مؤتمر ريو+٢٠ (انظر القرار ٢٨٨/٦٦)، المرفق) والقرارات اللاحقة.

وقد شاركت أستراليا بحسن نية في جميع مراحل العملية. وأود أن أؤكد مجددا أننا سنواصل التعاون بالعمل مع جميع الأطراف صوب إنجاز خطة هادفة وفعالة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا لآخر بيان تعليلا للتصويت بعد اتخاذ القرار ٣٠٩/٦٨.

أود أن أعرب عن شكري وتقديري لفريق ممثلي كينيا على قيادتهم المقتدرة بصفتهم رؤساء مشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية، وعلى ما قاموا به من جهد مكننا من الوصول إلى هذه النقطة اليوم. وأود أن أدعو الأعضاء إلى مشاركتي الإعراب لهم عن صادق تقديرنا.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ٥٠/١٧.